

بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تحمل فيه قادة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن جرائم المستوطنين بحق الشعب الفلسطيني أمام المحكمة الجنائية الدولية*

٢٠٢٠/١/١٦

أوجه مختلفة لحرب الاحتلال المفتوحة على الوجود الفلسطيني في المناطق المصنفة (ج) وفي القدس الشرقية المحتلة تتكرر يومياً بتصاعد خطير، وضمن تقاسم واضح للأدوار بين قوات الاحتلال وأجهزتها المختلفة وبين ميليشيات المستوطنين المسلحة وتنظيماتها الإرهابية، لتحقيق هدف استعماري واحد يتلخص في تدمير وإبادة كل ما هو فلسطيني عبر عملية هدم وحشية لأوجه الحياة الفلسطينية كافة في المناطق المصنفة (ج) وفرض تغييرات وواقع إستيطاني جديد ينسجم مع رواية الاحتلال التلمودية وصولاً إلى إنشاء ما يشبه دولة يهودية في الضفة الغربية المحتلة على أنقاض الحقوق والهوية الفلسطينية في تلك المناطق. تشمل عمليات الهدم والبناء تلك جميع مستويات الحياة الفلسطينية من تصعيد واضح في عمليات مصادرة وسرقة الأرض الفلسطينية كان آخرها الأوامر العسكرية بالإستيلاء على مئات الدونمات الزراعية من أراضي بلدي الخضر وارطاس جنوبي بيت لحم بحجة توسيع الشارع الالتفافي الإستيطاني رقم (٦٠)، والتصعيد الحاصل أيضاً في عملية هدم المنازل كما حدث بالأمس عندما أجبرت سلطات الاحتلال مواطنين مقدسين على هدم منزليهما في بلدة جبل المكبر وإقدامها على توزيع إخطارات بهدم غرف سكنية في منطقة (طوبا) شرق مدينة يطا، يضاف إلى ذلك حرب الإحتلال ومستوطنيه المفتوحة على المنطقة الواقعة جنوب غرب نابلس والتصعيد الدائم في هجمات عشرات المستوطنين من مستوطنة بؤرة الإرهاب (يتسهار) على بلدات وقرى المنطقة، كان آخرها الهجمات الإستفزازية على بلدة مادما ومنازلها التي أدت إلى إصابة سيدة من أصحاب تلك المنازل بجروح طفيفة، وهذا أيضاً حال الأراضي الفلسطينية المحتلة في الأغوار وعربدات المستوطنين وتغولهم على أراضي المواطنين الفلسطينيين كما حدث بالأمس عند محاولتهم تثبيت بؤرة استيطانية على أراضي المواطنين في خلة حمد بالاغوار الشمالية.

إن الوزارة إذ تدين بأشد العبارات حرب الإحتلال ومستوطنيه واعتداءتهم المتواصلة على شعبنا وأرضه وممتلكاته ومقدساته ومنازله، فإنها تحذر من مغبة التعامل مع تلك الإنتهاكات التي ترتقي إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية كأمر باتت يومية ومألوفة لا تستدعي التوقف عند مخاطرها وتداعياتها على الأوضاع برمتها. ترى الوزارة أن دولة الاحتلال ماضية في تنفيذ عمليات الضم التدريجي وأسرلة وتهويد المناطق المصنفة (ج) على مرأى ومسمع من العالم

* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

<https://tinyurl.com/u2unrhd>

أجمع، ضاربة بعرض الحائط الشرعية الدولية وقراراتها والقانون الدولي ومرتكزاته، ومستخفة ببيان المدعية العامة للجناية الدولية، وتواصل تصرفها كدولة مارقة فوق القانون. من جانبها تواصل الوزارة متابعتها الحثيثة لهذه الملفات الساخنة المليئة بجرائم الاحتلال ومستوطنيه وذلك على المسارين الدوليين السياسي والقانوني وتركز جهودها على المسار القانوني وصولاً لفتح تحقيق رسمي في جرائم الإحتلال ومساءلة وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين المتورطين في تلك الجرائم تحقيقاً لمبدأ العدالة الدولية. تطالب الوزارة الدول كافة بإدراج عناصر المنظمات الإرهابية الإستيطانية على قوائم الإرهاب لديها ومنعهم من دخول أراضيها.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>